أوراق إستراتيجية

الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني: أنابوليس وما بعده

موجز سياسي

إنترناشيونال كرايسس غروب؛ القدس/ واشنطن/ بروكسل؛ 20 تشرين الثاني 2007

I. نظرة عامة

إنّ العملية التي ستُطلق بعد وقت قصير في أنابوليس قد لا تكون تماماً بمثابة مسألة حياة أو موت بالنسبة لعملية السلام الإسرائيلية- الفلسطينية، لكنها، بالحد الأدنى، مسألة بقاء. و يبدو، حتماً، أن إدارة أميركية كانت قد تجاهلت عملية صنع السلام في الشرق الأوسط منذ إستلامها منصبها هي الآن ملتزمة بمجهود مكثف حول ذلك: لقد حثت كلا الجانبين على الموافقة على التفاوض حول قضايا الوضع النهائي- دون أن يعني ذلك إنجازاً بطولياً بعد سنوات من الشلل الديبلوماسي والصراع العنيف. إلا أنّ مصادر الخطر والأفخاخ تعتبر مؤثرة وملفتة بشكل مساوٍ. فالإجتماع، كالعملية التي يهدف الى إنتاجها، يحدث بسياق مسيّس بشدة، مع إنقسامات حادة في المعسكرين الفلسطيني والإسرائيلي. وهذه الإنقسامات ستجعل من الصعب الوصول الى إتفاق وتسويقه لدى الجماهير الناخبة لكلا الفريقين، بالإضافة الى إستحالة تنفيذه عملياً، بالنسبة للمستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإنّ فشل المفاوضات يمكن أن يفقد كلا القيادتين مصداقيتهما، في الوقت الذي يقوض فيه الإيمان بالديبلوماسية وحل الدولتين.

ولإعطاء أقصى الإهتمام لفرص النجاح والتقليل من أثمان الفشل الى أدنى حد، فإنّ الإسرائيليين والفلسطينيين بحاجة لمواجهة قضايا الوضع القائم بجدية، في الوقت الذي يتم فيه أخذ خطوات لتحسين الوضع على الأرض؛ فالفاعلون الأميركيون وآخرون دوليون بحاجة لتبني دور أكثر إستعداداً للتعامل مع صعوبات محتملة، عرض تسويات ملائمة وفي الوقت المناسب، بالإضافة الى فرض المحاسبة بما يتعلق بأفعال الجانبين. كما أنّ هناك حاجة لمقاربة مختلفة تجاه أولئك الذين تُعرّض مسألة إقصاءهم أية عملية للخطر (سوريا وحماس بشكل رئيس).

وقد مر إجتماع أنابوليس، خلال الأشهر الأربعة، تقريباً، منذ الإعلان عنه، بتجسدات ثلاث. فما بدأ في تموز 2007 كإجتماع ركز بحذر على بناء مؤسسات فلسطينية متحولة- كنتيجة لديناميكيات إجتماعية غير متوقعة بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس- وذلك في مؤتمر لكشف النقاب عن حدود الوضع النهائي المتفق عليها. إلا أنّ الآمال فترت، حيث أنّ المفاوضات كانت عاجزة عن ترجمة مشاعر دافئة الى حبر جاف. فالمقصود الآن من العملية أن لا يعمل أنابوليس كتتويج لعملية ثنائية، وإنما كرقعة إنطلاق لعمليات ثلاث في آن معاً: مفاوضات الوضع الدائم؛ تنفيذ المرحلة الأولى من خارطة الطريق 2003 الصادرة عن اللجنة الرباعية؛ حوار ديبلوماسي عربي- إسرائيلي تدريجي.

فالفكرة بالنسبة للجانبين هي التوصل الى إتفاق سلام؛ تقديمه لشعبيهما من خلال إنتخابات أو إستفتاءات؛ وتنفيذ مشروط إستجابة لخارطة الطريق. وفي حين أن الإهتمام كان منصباً، عملياً، على التجمع نفسه، ولذلك فإن ما يهم حقيقة هو ما يعقبه- بشكل رئيسي، ما إذا كان بإمكان محادثات الوضع النهائي أن تنجح.

إنّ نقطة البداية المفيدة هي إجراء مقارنة مع محاولة الرئيس كلينتون في كامب دايفيد قبل 6 أشهر من إنتهاء ولايته لرعاية إتفاقية وضع دائم. فإدارة بوش ليس فقط لا تملك وقتاً أكثر لتحقيق أهدافها، وإنما ليس هناك حاجة لتضييع وقت كبير لتحديد كيفية القيام بذلك. فأنابوليس يأتي قبل 6 أشهر من إنتهاء ولاية بوش، والأفرقاء لا يبدؤون من الصفر: فمواقفهم كانت متقنة جيداً قبل تقديمها علانية، كما أنّ حدود التسوية معروفة بشكل واسع. فعباس وأولمرت يتشاطران، بشكل ظاهر، رابطاً شخصياً، هدفاً مشتركاً وحاجة ملحة للنجاح. وقد تجاوزت محادثاتهما في الجوهر أي شيء كان موجوداً بين قادة إسرائيليين وفلسطينيين سابقين. كل هذا يعتبر بمثابة قطع شوط بعيد في العلاقة (مسافة طويلة) عن تلك المتقطعة والمفككة بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء باراك. وعلى عكس عام 2000، يتم تشجيع إنخراط العالم العربي بقوة ونشاط؛ فوجوده سيعزز الإجتماع بشكل هام.

إلا أنّ المقارنات المجاملة تنتهي هناك. فمنذ كامب ديفيد، لم تقم إسرائيل سوى بتدمير السلطة الفلسطينية. فالحرب الفلسطينية الداخلية إزدادت بشكل دراماتيكي، كما تعتبر سلطة عباس شاحبة مقارنةً مع سلطة عرفات. ويقول المنتقدون بأسلوب جارح بأنّ حماس تسيطر على غزة وبأنّ إسرائيل تسيطر على أكثرية مناطق الضفة الغربية، ما يترك للسلطة الفلسطينية رام الله فقط وكذلك نابلس خلال فترة النهار التي يعتبرها الجيش الإسرائيلي آمنة. ففتح، حزب عباس والعمود الفقري الإفتراضي لمنظمة التحرير الفلسطينية، منقسمة، فوضوية ومجردة من الإيديولوجية. أما أولمرت فلا يعتبر حاله أفضل. فهو تعافى– بالكاد– من إذلال حرب لبنان 2006 إلا أنّ نسب الإستطلاع بشأنه لا تزال منخفضة، ويواجه عدة تحقيقات فساد بالإضافة أن عليه مواجهة منافسة مع متلهفين على منصبه والتعامل مع إئتلاف هش يمكن أن يتناثر أو ينهار عند أول إشارة تسوية مع الفلسطينيين. أما بالنسبة لما تبقى من قوة وإستعداد إدارة بوش بركوب المخاطر في وقت يكون عليها مواجهة أزمة طارئة في العراق وإيران فأمر لا يزال غير مجرب بعد.

ويقدم الماضي دروساً مفيدة أيضاً. فالأسباب الثلاثة لفشل كامب ديفيد ظاهرة: إفتقار التوجيه في المفاوضات، التقليل من شأن التطورات على الأرض، والإدارة غير المناسبة للحياة السياسية المحلية الفلسطينية. فهذه المشاكل ستتكرر حتماً، ويجب التعامل معها بشكل مختلف.

- على الولايات المتّحدة وآخرين دعم المفاوضات والإشراف عن قرب عليها وتقديم إقتراحات تؤدي الى مد الجسور بحسب ما هو ضروري.

لقد تركز قسم كبير من الجدل الدائر بين الفلسطينيين والإسرائيليين على الحاجة الى وجود موعد نهائي (الفلسطينيون أرادوا هذا الموعد النهائي، في حين أن الإسرائيليين لا يريدونه؛ أما الولايات المتّحدة فتقول، صوبوا نحو نهاية ولاية بوش). إلا أنّ السؤال الحقيقي لا علاقة له كثيراً بجدول زمني، الذي سيكون من المستحيل فرضه، أكثر مما له علاقة بخطوات يجب إتخاذها لتوسيع فرص النجاح الى أقصى حد. ففي مؤتمر كامب ديفيد، لم تكن الولايات المتّحدة راغبة في طرح أفكارها على الطاولة، منتظرة حتى كانون الأول، عندما أصبح الوقت متأخراً جداً. أما هذه المرة، فإن على المجتمع الدولي أن يكون أكثر فعالية ونشاطاً، وأن ينظّم خطوات لاحقة تشمل إعادة عقد إجتماعات دورية على نسق إجتماع أنابوليس للتركيز على ما يجول في أذهان الأفرقاء وتقديم أفكار في الوقت المناسب.

- إنّ المحادثات بحاجة لأن تكون مترافقة مع تغييرات سريعة ومرئية على الأرض تكون منسقة ومترابطة وموصلة لتسوية حل الدولتين.

إنّ الهدف يجب أن يكون التحرك بطرق مقنعة بإتجاه ذلك الحل أكثر منه نحو بناء الثقة. فالإجراءات تشمل المحافظة الفلسطينية على القانون والنظام في الضفة الغربية، تجميد شامل للإستيطان الإسرائيلي، إعادة فتح مؤسسات فلسطينية في القدس الشرقية، وإطلاق سراح منتظم وهام للسجناء. وعلى الولايات المتّحدة والرباعية أن تراقبا أداء الإلتزامات بخارطة الطريق وتحميل الجانبين المسؤولية والمحاسبة.

- يجب تجاوز الإنقسامات الفلسطينية الداخلية وإشراك سوريا بالكامل.

مهما قد تبدو المسافة بعيدة– وقد زادت المسافة بعداً مع عمليات القتل التراجيدية في غزة في 12 تشرين الثاني– فإنّ مصالحة حماس– فتح وإعادة توحيد الأراضي الفلسطينية أمر ضروري، في النهاية، لعملية صنع سلام ناجحة. ولسوء الحظ، يبدو أن عزل حماس هو الدافع الرئيسي الذي يقف خلف عملية أنابوليس: فالولايات المتّحدة، إسرائيل وفتح مقتنعون بأنّ مسألتي التقدم الإسرائيلي– الفلسطيني وتهميش الإسلاميين يجب أن يسيرا جنباً الى جنب. إنّ الفكرة المبنية على فرضية أنّ الغزاويين سيثورون ضد حماس بسبب الحصار العقابي تعكس تفكيراً تواقاً لذلك، وليس تفكيراً إستراتيجياً.

أما الأمر الأهم، فهو أن إقتران سلام إسرائيلي– فلسطيني مع مخاطر صراع فلسطيني داخلي متبادل، يروّج لمعارضة أكبر حتى لمسعى مثير للجدل، يؤدي الى حرمان عباس من وسيلة شرعنة إتفاق ما يتم التوصل إليه وتشجيع أولئك المقصيين للقيام بعرقلة الجهود من خلال العنف. فمن خلال حوار فلسطيني داخلي متبادل ووساطة عربية، بالتحديد، يجب أن تصبح المصالحة الفلسطينية جزءاً مكملاً لعملية أنابوليس. وبسبب دورها المركزي، يجب أن تصبح سوريا، وبطريقة مشابهة، جزءاً مكملاً لعملية أنابوليس من خلال إعادة إحياء المفاوضات حول الجولان.

فمع وجود قيادات إسرائيلية وفلسطينية ضعيفة، وبيئات سياسية معادية، وصراع فلسطيني داخلي، ومنطقة مُستقطبة، تعتبر الفرص (بالتوصل الى إتفاق) غير متكافئة ومتباينة، في أفضل الأحوال. ومع ذلك، فإنّ أنابوليس هو الآن بالمعنى عبارة عن نقطة تحول: إختراق ظاهر مع المقاربة السياسية التدريجية، اللذان بإشتراط حل ما يدعى بإجراءات بناء الثقة، قد ضمنا عدم حصول أي منها. فهذا إختراق لطالما ألحت عليه مجموعة كرايسس غروب، والذي يعطي سبباً للأمل، على الأقل.

II. الحيوات العديدة لأنابوليس

في الوقت القصير منذ الإعلان عنه، مر الإجتماع بتجسدات عديدة. وفي حين أنّ هدف عقده ظل ثابتاً، فإنّ النتيجة المتوقعة قد تحولت تكراراً، في الوقت الذي تحقق المشاركون مما هو ممكن بمواجهة بعضهما البعض– وربما الأكثر أهمية– بمواجهة جماهيرهما الناخبة المحلية.

أ. بناء المؤسسات الفلسطينية

إنّ تصريح 16 تموز 2007 للرئيس بوش بخصوص إجتماع وشيك بين الإسرائيليين والفلسطينيين كان مناورة حذرة. ففي ذلك الحين، كانت أموراً قليلة جداً معروفة: فلم يكن معروفاً لا التاريخ (فبوش تحدث فقط على الخريف كموعد) ولا الأجندة ولا المدعوين. وإنسجاماً مع مقاربة الإدارة على مدى السنوات، كان قسم كبير من تركيز بوش هو على تشجيع الإصلاح المؤسساتي الفلسطيني ودعم الحكومة المؤقتة الجديدة في رام الله (الذي بالكاد جاء بعد سيطرة حماس على غزة). وبالواقع، وفي بداية إستيلاء حماس على غزة، سعت واشنطن، الى جانب بقية المجتمع الدولي، الى دعم الرئيس عباس. ففي حزيران، تم إستعادة تدفق المساعدات للسلطة الفلسطينية، وتعيين طوني بلير كموفد للرباعية مع تفويض بالمساعدة على تطوير المؤسسات الحكومية والإقتصادية الفلسطينية، إعادة بناء الإقتصاد وتثبيت القانون والنظام. وظهر، وبشكل كبير، بأنّ الهدف الرئيس هو تهميش وإضعاف حماس– وهو هدف شعرت واشنطن بأن بإمكانها، للوصول إليه، تحريك إئتلاف قوي يشمل إسرائيل وما يدعى بالدول العربية المعتدلة. وقال بوش بأنّ الولايات المتّحدة ستقوم بالجزء المترتب عليها:

"سوف أدعو لإجتماع دولي هذا الخريف لجمع ممثلين من دول يدعمون حل الدولتين، يرفضون العنف، يعترفون بحق إسرائيل بالوجود ويلتزمون بكل الإتفاقيات السابقة بين الأفرقاء. وسيكون المشاركون الأساسيون في هذا الإجتماع الإسرائيليون، الفلسطينيون، وجيرانهم في المنطقة. وسوف تترأس الوزيرة رايس الإجتماع. كما ستراجع الوزيرة مع نظرائها التقدم الذي يتم بإتجاه بناء المؤسسات الفلسطينية".

وهذا الأمر لا يعني أنّ الإدارة إعتقدت أنّ بإمكانها، وبالكامل، وضع قضايا سياسية على نار حامية. وقال مسؤول رفيع في الإدارة الأميركية لمجموعة كرايسس غروب: "نحن بحاجة للترويج لمسار سياسي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، لأنّ حماس لا تُهزم عسكرياً، وإنما سياسياً فقط". إلا أنّ المسار السياسي لا يعني مفاوضات الوضع النهائي، وإنما هو مناقشات حول "حدود" دولة فلسطينية:

"نحن بحاجة الى أمرين: إصلاح الهيكليات السياسية والمؤسساتية الفلسطينية، مقترناً بمسار إسرائيلي– فلسطيني، لا يتحدثون فيه عن وضع دائم وإنما عن دولة فلسطينية– ما هي العلاقات الإقتصادية التي ستكون لديها مع جيرانها؟ ماذا سيكون مفهومها الأمني الشامل؟
دعونا نكون حياديين وواضحين: إنّ أولمرت وعباس ليسا في موقع مناقشة القدس أو اللاجئين غداً. بالواقع، إنّ قضايا الوضع القائم يمكن أن تعرقل بقية كل الأمور التي بالإمكان مناقشتها. ما أعنيه هو أنه سيكون من السهل الحديث عن الحدود إذا ما علم الأفرقاء ما هي الترتيبات الأمنية الموجودة سلفاً. وبطريقة مشابهة، وحتى لو كان هناك إتفاق غداً، فإنّ الفلسطينيين لا يمكنهم إدارة دولتهم.
هذا ما نعنيه عندما نقول "أفق سياسي". فهذا لا يعني بالضرورة أنّ الأفرقاء سيتفاوضون. بالواقع، قد لا يكون لدينا مفاوضات في وقت قريب. لكنب حملهم على الحديث حول شكل الدولة ووضع قطع الصورة في مكانها الصحيح، فإنّ الشعب الفلسطيني سيبدأ يؤمن بدولة. هذا أمر أساسي، لأننا نرى راديكالية لدى الفلسطينيين. وإذا لم نكن منتبهين وحذرين، فإنّ الجيل المقبل لن يكون فتح، ولن يكون حماس، وإنما سيكون جيل على نموذج القاعدة، متطرف ورافض لجميع الإختلافات في القيم الدينية والأخلاقية (معتقد بضرورة تدمير المؤسسات الإجتماعية والسياسية للتطور المستقبلي)، وسنخسر الفلسطينيين كما هو حاصل حتى الآن".

وقد عاد بوش الى هذا البعد عندما إدعى بأنّ على الإجتماع أن يوفر "دعماً ديبلوماسياً"، أيضاً، لإجتماعات أولمرت– عباس، التي تتم مرتين شهرياً، بأمر جازم صادر عن الوزيرة رايس. فالجدالات الدائرة حول الإجتماع أبرزت للأمام توترات كامنة داخل الإدارة. فبعض

المسؤولين، بقيادة الوزيرة رايس، كانوا مستثمرين بعمق بالإجتماع وإعتقدوا بأنّ المسار السياسي، كيفما حُدِدَ، هو أمر شديد الأهمية. وكان آخرون أكثر تشككاً بشأن حدوث أي إختراق سياسي وفضلوا لزوم المقاربة التسلسلية الصارمة التي كانت صفة بارزة ومميّزة للإدارة– أولاً، على الفلسطينيين إصلاح مؤسساتهم وأساليبهم، ومن ثم يكون بإمكانهم مناقشة المواضيع السياسية. إنّ تخفيض سقف أية توقعات والإصرار على تسمية الحدث بـــ "إجتماع" بدلاً من مؤتمر، جعل الناطق بإسم البيت الأبيض طوني سنو يقول:

"أعتقد أنّ كثيراً من الناس يميلون الى محاولة التعامل مع هذا الأمر كمؤتمر سلام كبير. إنه ليس كذلك. هذا إجتماع للجلوس ومحاولة العثور على طرق لبناء مؤسسات أساسية وشديدة الأهمية بالنسبة للفلسطينيين، والتي ستمكنهم من إمتلاك ديمقراطية وحكومة ذاتية".

أما الزخم فقد تحول تدريجياً، وبالكامل تقريباً، بسبب الديناميكية بين عباس وأولمرت. فمن الصعب تقييم ما حدث تماماً؛ إذ لا يبدو بأنّ مناقشاتهم كانت مفصّلة، كما يقلل المسؤولون الفلسطينيون من شأن محتواه ضمنياً. لكن ليس هناك شك بأنّ القادة طوروا علاقة جيدة مبنية على الثقة المتبادلة والعاطفة والوئام. وكانت هذه المناقشات حول الوضع النهائي، وبشكل هام، الأكثر جوهرية بين الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي. وبحسابات عديدة، فإنّ أولمرت، المفتقرلخبرة عباس الطويلة بالتفاوض، كان مصدوماً ببراغماتية الرئيس الفلسطيني. فعباس أظهر فهماً لهواجس إسرائيل الديمغرافية وحساسيتها تجاه حاجاتها الأمنية– مواقف بالكاد كانت جديدة، لكنها لافتة بالنسبة لأذن غير معتادة على سماعها.

ومع وضع الأجواء الشخصية جانباً، فقد تشاطر القائدان أسباباً سياسية لتعميق المناقشات. فعباس كان يطالب– ويحتاج الى– مناقشات الوضع النهائي منذ أن خلف عرفات في تشرين الثاني 2004. وتعليقاً على إنتصار حماس الإنتخابي 2006، قال مستشار عباس السابق: "الأمر الوحيد الذي كان بإمكان إنقاذ فتح هو مفاوضات الوضع النهائي بعد إنتخابات كانون الثاني 2005 الرئاسية".

ولم يكن هذا الأمر بأقل صحة بعد عام، عندما تصاعدت عداوة حماس– فتح، وعندما إعتمد الرئيس على عملية ديبلوماسية ناجحة بصفتها الوسيلة الأفضل– إن لم تكن الوحيدة– لإضعاف الإسلاميين. فحتى أعضاء فتح المهتمين بالمصالحة مع حماس كانوا مؤمنين بأنّ هذا الأمر يجب أن يحصل فقط بعدما يكون عباس قد سجل إنجازاً ديبلوماسياً، "ما يسمح له بالتفاوض من موقع قوة". أما أولمرت، فقد واجه أزمته المحلية الخاصة به. فحرب لبنان 2006 تركت مصداقيته عبارة عن خرقة بالية كما جرّت شعبيته، مقترنة مع مزاعم بالفساد، الى الحضيض. فمنصته الإنتخابية– "التقارب" أو الإنفصال الأحادي عن أراضي الضفة الغربية– أصبحت، وبالكامل، خارج التناغم مع ربط الإسرائيليين، بناءً على أحداث في لبنان وغزة، الإنسحابات بعمليات إطلاق الصواريخ المكثفة. فمع مواجهته لتحديات من داخل حزبه كاديما وإمكانية خروج مخزٍ ومبكر من منصبه، كان أولمرت بحاجة ملحة لأجندة أكثر إيحاءً من إعادة بناء أجزاء من إسرائيل تأثرت من جراء حرب لبنان. وقدمت عملية ثنائية متجددة حبل نجاة سياسي بالنسبة له.

ب. وضع مسودة إتفاقية إطار عمل أو إعلان مبادئ

بحلول آب/ أيلول 2007، إكتسبت محادثات أولمرت– عباس مظهر حياة بالنسبة لكل منهما، ما قاد مسؤولاً أميركياً لأن يسخر بالقول بأنهما كانا "يتفوقان في تسريع عملية السلام". أما واشنطن فقد لعبت دور المكتشف لما حدث، محاولةً تقييم الى أين يمكن أن تؤدي المناقشات تماماً. لقد كان عمل توازن مخادع. فمن جهة، كان الديبلوماسيون الأميركيون مشحونون بالحماسة والحيوية بسبب التقدم الذي حققه القادة، والذي سعوا (الديبلوماسيون الأميركيون) الى تسويقه لدى قادة العرب المشككين الذين كان يعتبر حضورهم الى أنابوليس أمراً

شديد الأهمية. ففي الإجتماعات المعقودة على هامش الجمعية العامة للأمم المتّحدة في أيلول، أثرت رايس على نظرائها العرب وتركت لديهم إنطباعاً وشعوراً بوجود إمكانية حقيقية بحصول تقدم، عارضة الى أنّ الإجتماع الوشيك سيبحث بأكثر القضايا حساسية. ومن جهة أخرى، كانت الإدارة متخوفة من أن تتسبب التوقعات المرتفعة بسرعة للإجتماع بفشل حتمي.

وثبُت بأن القلق مبرر. فبعد أسابيع من المحادثات المتفائلة، بدأت التباينات بالظهور حتى على المستوى القيادي. فعباس، الواثق من أنّ إتفاقاً ما قد أصبح بمتناول اليد، أثار إمكانية التوصل الى "إتفاق إطار عمل"، وهي وثيقة تعمل على تحديد حلول لكل القضايا الجوهرية (القدس، الحدود، اللاجئين، الأمن والمياه). وبالرغم أنّ ذلك كان بمثابة تحول مبهم حتى وغير ملاحظ، الى حد كبير– كان قد دعا في وقت سابق لحلول مفصلة حول كل قضية من تلك القضايا– فإن أولمرت كان أقل طموحاً؛ فمع مواجهته لقيود سياسية شديدة، لم يكن راغباً بالإنكباب على قضايا القدس والحدود النهائية المطروحة أمامه، متخوفاً من أنّ التنازلات قد تقود بعض شركاء إئتلافه الى هجره. وليس واضحاً أنّ عباس، نفسه، كان ليوافق في النهاية على لغة واضحة بشأن قضية اللاجئين. وكما أشار عدد من المحللين، فإنّ كلا القائدين أرادا وضوحاً حول بعض المسائل وغموضاً حول مسائل أخرى– وصدف فقط أنّ هذه المسائل لم تكن هي نفسها. وقد أقر مفاوضون فلسطينيون بأنّ "أي إتفاق سيكون بحاجة الى نفس المستوى من الوضوح حول كل القضايا". وعند تلك النقطة، كان ذلك يؤدي الى إجهاد قدرة الأفرقاء السياسية. وفي أيلول، أدلى أحد المسؤولين الأميركيين بملاحظته قائلاً:

"على الوزيرة رايس أن تمضي لترى القائدين وطرح سؤال بسيط عليهما. عليها أن تسال عباس ما إذا كان مستعداً للتوقيع على وثيقة تجعل من عدم عودة اللاجئين الى إسرائيل مسألة واضحة. كما عليها أن تسأل أولمرت ما إذا كان مستعداً لتوقيع وثيقة توضح بأنّ الحدود ستكون حدود 1967، وذلك بمقايضة مسألة مقابل أخرى. فإذا كان الجواب بالنسبة لكل منهما "لا"، فإنّ علينا التوقف عن الحلم بتصريح طموح والعودة الى الواقع".

وسواء تمت هذه المحادثات أم لا، فقد عجزت المحادثات عن التقدم، وبسرعة، في تشرين الأول، عندما عهد القادة بمهمة العملية الى فرق التفاوض المُعينين حديثاً من قِبَلهم. وقد أصبحت كل من صيغة ومحتوى الوثيقة مواضيع متنافس عليها. ويعود ذلك، في جزء منه، الى أنّ عباس كان قد رفع كثيراً من سقف التوقعات، حيث أنّ معظم الفلسطينيين في الحكم وخارجه إتخذوا مواقفهم على أساس أنّ على الوثيقة التعامل، وبشكل حقيقي وجوهري، مع قضايا الوضع النهائي لأنها تستحق الإهتمام والعناء. وقد علق ناصر القدوة، وهو وزير خارجية أسبق في السلطة الفلسطينية وعضو المجلس الثوري في حركة فتح، بالقول: "إن لم تكن المحادثات تعين حدود 1967، فلا حاجة لنا بها". فهناك حاجة لأنّ تقول الوثيقة بأنّ إسرائيل توافق على إنهاء الإحتلال. وهذا يعني توضيحاً لإنسحاب حتى حدود الـ 1967".

وقد تباعدت أهداف الجانبين منذ البداية، وإتسعت الفجوة ما إن تواصلت المناقشات. وبمقدار ما تركت الولايات المتّحدة الأفرقاء يعملون على تحديد أجندتهم الخاصة، كانت فرق التفاوض محبطة عندما جلست لتترجم المشاعر الإيجابية الى إتفاق سياسي. وقد تذمر أحد المسؤولين الإسرائيليين بالقول: "لا أحد يملك فكرة واضحة عما سيخرج من الإجتماع. أشخاص مختلفون مع أجندات مختلفة، بعضها ذات توقعات عالية وبعضها منخفضة". ووافقه الرأي مسؤول أمني فلسطيني سابق بالقول:

"المشاركون غير واضحين، ومصطلحات المراجع غير واضحة. فهل هي تدور حول رؤية بوش؟ القرارات الدولية؟ خارطة الطريق؟ إنّ آلية العمل غير واضحة: فإذا كان هناك إعلان مبادئ، فكيف سُينفّذ؟ أم أنه سيكون هناك تصريح غامض فقط، وتلك ستكون نهاية الأمر؟"

وفي الوقت الذي تحركت فيه المفاوضات بمشقة وأصبحت الصعوبات السياسية أكثر ظهوراً، فإن فرص التوصل الى وثيقة حقيقية وجوهرية قد تضاءلت. ربما كان ذلك أمراً حتمياً. فما أن أصبح جلياً بأنّ التوصل الى إتفاق واضح ومفصّل أمر بعيد عن المتناول، فقد كان من الصعب رؤية كيف يمكن أن تكون النتيجة النهائية شيئاً آخر عدا نتيجة غامضة الى أقصى حد. وقد أوضح أحد المسؤولين الفلسطينيين هذه النقطة في وقت سابق من المحادثات بقوله:

"لدينا بديلين محتملين فقط. فإما يكون بإمكاننا التوافق حول شيء مفصل، واضح ومحدد. وهذا أمر سيكون مثيراً للجدل، لكن سنكون قادرين، على الأقل، على صنع قضيتنا والإحتجاج بها أمام شعبنا: حصلنا على دولة بحدود الـ 1967، حصلنا على القدس، وأنّ لاجئينا لن يعودوا الى الوطن. أو أن نتوافق حول شيء واسع وغامض للغاية بحيث يصبح من الصعب مهاجمته- شيء يذكر مصطلحات تعود لعملية السلام، الحاجة الى حل دولتين يكون قابلاً للحياة وأموراً أخرى ساخنة. أما الحصيلة الأسوأ، فستكون شيئاً واقع بين الإثنين: نتيجة غامضة جداً بالنسبة لنا كي ندافع عنها، ومع ذلك محددة بشكل كاف لتكشفنا أمام الهجمات- بأننا قد بعنا القدس أو اللاجئين".

ج. أنابوليس: رقعة إطلاق العملية

بدت زيارة رايس السابقة في تشرين الثاني الى المنطقة وكأنها أتت المأزق- رغم أنّ ذلك كان بقوة الواقع أكثر منه بالإجماع العام. أما جدال أولمرت مع الأميركيين- بأنّ إئتلافه لن يبقى إذا تضمن تصريح انابوليس تسويات ذات مغزى؛ وبأن لا معنى كبير بصرف رأسمال سياسي كبير للغاية على ما سيكون، في أفضل الأحوال، مجرد ممارسة على الورق؛ وبأنّ النزاع الحقيقي يجب أن يكون حول إتفاق حقيقي حول الوضع النهائي- فقد جعلته يفوز عليهم.

وبحسب مسؤول إسرائيلي، لا يمكن لأولمرت المحافظة على إئتلافه إذا ما وقّع في أنابوليس وثيقة أساسية تتضمن صياغة لكلمات حول القدس. وبشكل يتعذر تفسيره، فإنّ بإمكانه المحافظة على هذا الإئتلاف إذا ما مضى بعملية تفاوض جدية حول إتفاق الوضع النهائي. أما الفلسطينيون، فقد أُبلِغوا بأنّ الإعلان الأساسي الحقيقي الذي أملوا به لم يعد على الأجندة. وذكر مسؤول أميركي في تقرير له بأنه في حين عبّر بعض المفاوضين الفلسطينيين عن إمتعاضهم، فإنهم "إبتلعوا المسألة بصعوبة وتذمروا قليلاً، وأدركوا بأنّ ذلك الأمر لم يكن يستحق النزاع عليه". وقد فسر الأمر أحد الديبلوماسيين الأميركيين بالقول:

"لماذا التنازع لأجل تصريح؟ فحتى لو إستطاعوا وضع مسودة لتصريح، فإنه سيكون عليهم لاحقًا التفاوض حول إتفاقية وضع نهائي حقيقي. وإذا لم يكن بإمكانهم التفاوض حول إتفاقية للوضع النهائي، فما هو الفرق الذي سيحدثه التصريح؟ بالواقع، قد يكون من الأصعب على الأفرقاء التوافق على مبادئ نظرية بعيدة عن الواقع بدلاً من التوافق حول تفاصيل صلبة وملموسة. لدينا شيء الآن لم نكن نملكه لمدة 7 سنوات: إلتزام مشترك بالتفاوض حول قضايا الوضع النهائي بعد أنابوليس. هذه هي الغنيمة الحقيقية".

بإختصار، وبدلاً من رعاية مفاوضات حول تصريح مشترك، فقد أصبح أنابوليس بداية حدث لثلاث عمليات متوازية:

* مفاوضات الوضع النهائي: بدلاً من وثيقة جوهرية حول قضايا الوضع النهائي، إلتزم أولمرت بمواصلة مفاوضات الوضع النهائي. ولا تخفى الحقيقة على أحد بأنّ هذا يمثل فشلاً جدياً، بقدر ما كان الأفرقاء عاجزين عن جسْر الفجوات الموجودة فيما بينهم. وقد ساهم ذلك

بتعكر المزاج بين أوساط المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذين يشعر عدد منهم بالقلق من أن تكون العملية محكومة بالفشل. ومع ذلك، لا يزال بإمكان بوش، أولمرت وعباس الإدعاء بحصول معيار من النجاح. فمع سنوات المقاومة الإسرائيلية للمحادثات حول إتفاق دائم، فقد تباهت الولايات المتّحدة بإنجازها. وقال أحد المسؤولين: "لو اننا أبلغناكم قبل 6 أشهر بأننا سنبدأ قريباً محادثات الوضع النهائي، لكنتم نعتمونا بالجانين. هل تعتقدون بأنّ ذلك كان ليحدث لولا جهودنا؟"

كما أشار الأميركيون أيضاً بأنهم بفعلهم هذا، فإنهم حثوا إسرائيل على الموافقة على تعديل تسلسل خارطة الطريق، بما أنّ المرحلة الثالثة (مفاوضات الوضع النهائي) ستحدث الآن قبل إنهاء المرحلة الأولى ("إنهاء الإرهاب والعنف، جعل الحياة الفلسطينية طبيعية، وبناء المؤسسات الفلسطينية").

وقدتجنب أولمرت تقديم تنازلات يمكن أن تطيح بحكومته، مُرضياً مطالب أميركية أساسية، ومحافظاً على الزخم في عملية مفيدة له سياسياً. وبحسب بعض المسؤولين الإسرائيليين، فإنه سيحاول الحصول على إتفاق خلال ولاية بوش، وبأنه "ما إن يكون هناك إتفاق، فإنه سيمضي للإنتخابات والى حملة بناءً على ذلك الأساس". وفي رد على الإنتقاد الموجه إليه بشأن إنحرافه عن تسلسل خارطة الطريق، فإن بإمكانه الإشارة الى أنّ "تنفيذ" المرحلة الثالثة لا يزال مشروطاً بالكامل بالتنفيذ المسبق للمرحلة الأولى. وبمعنى آخر، فإنه حتى لو تم التوصل الى إتفاقية وضع نهائي، فإنها لن تنفّذ قبل ترتيب الفلسطينيين لبيتهم الداخلي– وهي مهمة قد تستلزم وقتاً لا بأس به.

وبالرغم أنّ كثيرين في القيادة الفلسطينية كانوا غير راضين ومحبطين لأقصى حد، فإنّ بإمكان القيادة الفلسطينية الإدعاء، أيضاً، تحقيقها لبعض الإنجازات، ما يعني بأنها لم تتخل عن أية مسألة مبدئية؛ بأنها حصلت على إستئناف لمفاوضات الوضع الدائم بعد سنوات من إصرار الإسرائيليين على تنفيذ السلطة الفلسطينية، أولاً ،لإلتزاماتها بخارطة الطريق، وبأنها حصلت على درجة ما من التدويل للعملية، وهو مطلب فلسطيني ثابت منذ مؤتمر مدريد 1991. أما بما يتعلق بالجدول الزمني، فإنهم (الفلسطينيين) تأسّوا بالطموح المشترك بأنّ تصل المفاوضات الى نهاية قبل إنتهاء ولاية إدارة بوش.

* تنفيذ خارطة الطريق: أدت مناقشات ما قبل أنابوليس الى إحياء غير متوقع لخارطة الطريق أيضاً. وقد عكس ذلك تحولاً غريباً بالمصالح. فبالنسبة لأولمرت، كان ذكر خارطة الطريق أمراً هاماً لإخماد أي تلميح يوحي بأنه يغفل ويتخطى مراحل ويعرِّض أمن إسرائيل للخطر بقبوله دولة فلسطينية قبل نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية. وكما سبق وذُكر، فقد إحتج أولمرت (بمساندة أميركية) بأنّ تنفيذ أي إتفاق سياسي سيعتمد على إنجاز متطلبات أمنية. وكما سيُناقش لاحقاً بشكل أكبر، فقد شعر أولمرت أيضاً بأنّ التركيز على خارطة الطريق بدلاً من الوضع النهائي سيساعد في المحافظة على سلامة إئتلافه.

أما بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فإنّ ذكر خارطة الطريق يعني وضع الإلتزامات الإسرائيلية الحاسمة (الإنسحاب الى المواقع التي كانت إسرائيل ممسكة بها قبل الإنتفاضة الثانية)؛ تجميد المستوطنات، إزالة مراكز الإستيطان غير المخول بنائها منذ العام 2001 في أطراف البلاد؛ وإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية (شرق القدس) الى الطاولة مجدداً. ويحتج الفلسطينيون أيضاً (بمساندة أميركية في هذه الحالة أيضاً) بأنّ مصطلحات تنفيذ خارطة الطريق، فإنّ روايتهم أفضل من تلك التي لإسرائيل. أما الإدارة الأميركية، وبطريقة مشابهة، فقد وجدت راحتها في إعادة إحياء خارطة الطريق. وقد زعم أحد المسؤولين قائلاً: "إنّ المرحلة الأولى من خارطة الطريق هي الأساس– فكل شيء آخر يتدفق منها ولا شيء يمكن أن يحدث من دونها. وبالطبع، فإنّ علينا أن نقوم بما هو أفضل بما يتعلق بالمراقبة أكثر من الماضي. وسوف نؤسس آلية لتقييم من الذي إستجاب مع المرحلة الأولى، وتلك الآلية ستكون بقيادة الولايات المتّحدة، وربما بالنيابة عن الرباعية".

والى جانب إلتزامات خارطة الطريق، فإنّ أنابوليس سيركز أيضاً على ما يدعوه الأفرقاء بـــ "خطة عمل"– مجموعة جديدة من الخطوات سيلتزم بها كلا الفريقين لتحسين الوضع على الأرض. وإنّ خارطة الطريق وخطة العمل، معاً، مصممتان لتوفير شعوراً بالزخم، وبشكل مهم، لتعويض الفلسطينيين عن إفتقارهم لتصريح حول مسألة قضايا الوضع النهائي.

* الحوار العربي مع إسرائيل: كما ترى الولايات المتّحدة، فإنّ على أنابوليس أن يتميز بالبداية لحوار عربي متجدد تدريجي مع إسرائيل، التي تعتبره حافزاً ضرورياً للحصول على تنازلات إسرائيلية وعلى غطاء سياسي هام لتنازلات فلسطينية. وتسعى واشنطن أيضاً الى تمتين جبهة ما يدعى بـــ قادة عرب معتدلين أو "مسؤولين" في مواجهتها مع إيران، وتعتقد بأنّ حصول تقدم بين الإسرائيليين والفلسطينيين سيكون أمراً مفيداً بهذا الخصوص.

فالحضور العربي الواسع سيعطي الإجتماع، بالتأكيد، دعماً هاماً وبارزاً. أما الحاضر المركزي في الإجتماع فهي العربية السعودية، التي تعتبر مشاركتها للولايات المتّحدة وإسرائيل أهم غنيمة. وبنظر الأميركيين، على أنابوليس أن يكون البداية فقط. وقد قال أحد المسؤولين الكبار:

"لقد إتخذنا خطوة هامة في إستبدال تسلسلية خارطة الطريق. فالأفرقاء توافقوا على التفاوض حول المرحلة الثالثة في نفس الوقت التي تنفّذ فيه المرحلة الأولى. وعلى العالم العربي أن يرد بالمثل بمراجعة تسلسلية مبادرة السلام. فلم لا نبدأ من تطبيع العلاقات قبل التوصل الى إتفاق نهائي؟"

III. الحياة السياسية المحلية

يبدو بأن أولمرت وعباس لم يصادفا، حتى الآن، مشاكل في التعامل مع بعضهما البعض بقدر تلك التي واجهتها جماهيرهما المحلية الخاصة بهما. فبحسب كلمات لمسؤول إسرائيلي: "إنّ الفجوات الموجودة داخل كل جانب من الجانبين هي أهم من تلك الموجودة بين الأفرقاء". فكلاهما يُنظر إليهما كقادة يواجهان معارضة وتحديات قوية لشرعيتهما واللذان ستنتهي ولايتهما قريباً.

أ. الحياة السياسية الإسرائيلية:

يتمتع إئتلاف أولمرت، على الورق، بأكثرية كنيسيت مريحة مع 78 مقعداً من أصل 120. لكن كما يُظهر السباق الى أنابوليس– وتاريخ إسرائيل الطويل بالحياة السياسية الفوضوية– فإنها ليست بالضرورة أكثرية مستقرة. بالواقع، فمن بين كل القضايا التي واجهت رئيس الوزراء، أثبتت سياسات الإئتلاف أنها من بين الأكثر إزعاجاً وتعقيداً لقدرته على صنع تقدم جوهري وحقيقي حول قضايا الوضع النهائي. فقبل إنعقاد إجتماع أنابوليس، هدد إثنان من شركائه الأساسيين، هما حزب "إسرائيل بيتنا" المتشدد (11 عضو في الكنسيت) وحزب "شاس" الديني المتطرف(12 عضو في الكنيست) باخروج من الإئتلاف إذا ما صيغت تنازلات يعتبرانها مفرطة. فقد هدد أفيغدور ليبرمان، زعيم إسرائيل بيتنا، بالإنسحاب من الحكومة إذا ما كانت هناك قضايا جوهرية مطروحة على الطاولة في أنابوليس. أما من جانبه، فقد إستثنى حزب شاس أي إتفاق يلامس القدس أو اللاجئين. وتاريخياً، لم تصوت هيئتها الإنتخابية بناءً على الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني،

"لكن بالنسبة لهذه اللحظة، فإنّ السياسات الإنتخابية تملي بعدم جواز النظر للحزب بأي حال على على أنه أضعف من إسرائيل بيتنا". وقد فسر مستشار شاس والمؤتمن على أسراره المأزق العصيب للصف السياسي بالقول:

"إنه يشبه الدخول في مراجعة عسكرية، حيث كل الأنظار متحولة نحو الجندي الأخير الى اليمين. ذاك الجندي هو أفيغدور ليبرمان، الذي يشعر بأنه يخسر الأرض (قاعدته) لصالح ليكودي وزعيم معارض هو بنيامين نتانياهو. ولذا، فقد إتخذ موقفاً صقورياً جداً. فإذا ما ترك ليبرمان الإئتلاف، فهناك إمكانية مرتفعة أن يتبعه شاس".

أما مشاكل أولمرت، فقد أخذت شكلاً أكثر عمقاً. لقد واجه دمدمات داخل حزبه كاديما، وهو تشكيلة إنتقائية من أعضاء حزبي الليكود والعمل الذين إجتمعوا، وبشكل أساسي، بناءً على قوة شخصية رئيس الوزراء السبق آرييل شارون وخطة تقارب، ولا تزال هذه وتلك غير ذات صلة بالموضوع. وقيل بأنّ البعض يحضِّرون لعودتهم الى حزب الليكود ويرغبون بدعم مصداقيتهم اليمينية بتوسل تنازلات طائشة للفلسطينيين كسبب لعودتهم.

وقد ظهرت قضايا الى السطح حتى بين أكثر الحلفاء طبيعية، نظرياً. أما الأمر الأهم، فهو أنّ زعيم حزب العمال ووزير الدفاع ورئيس الوزراء الأسبق (وربما مستقبلاً) إيهود باراك، يُنظر إليه، وبشكل واسع، على أنه قاوم القيام بخطوات وتنازلات سياسية إسرائيلية على الأرض في السباق الى انابوليس. فمع شكوكه العميقة بالقدرة الأمنية للسلطة الفلسطينية، وتشككه بسلطة عباس على حكومة فلسطينية مقسمة وبقيمة إتفاقيات سياسية غير منفذة، يُقال بأنه (باراك) لا يزال مقتنعاً بأنّ خيار إسرائيل الأفضل لا يزال الإنفصال الأحادي عن مناطق واسعة من الضفة الغربية بناءً على إعتباراتها الأمنية الخاصة بها. علاوة على ذلك، فقد قيل بأنّ باراك، الى جانب أعضاء بالإستخبارات العسكرية، يعتقدون بأنه يجب إعطاء الأولوية للمسار السوري (الأكثر أهمية بنظرهم، والأكثر واقعية بسبب حالة السياسات الفلسطينية تحديداً).

أما آخرون، فيشككون بحسابات أقل سمواً ونبلاً– وأكثر تسيساً حالياً . إذ يدعي بعض أعضاء حزب العمل بأنّ مسألة جر قدم باراك مصممة لحرمان أولمرت من تحقيق إنجاز وتلميع مصداقيته كصقر أمني في تطلعه للإنتخابات المقبلة. أما الفلسطينيون، فليسوا بأقل حماسة بالتعبير عن إتهامهم بأنّ باراك يعمل على تخريب جهودهم الأمنية، وليس أقله ترؤسه لحزب ربط حظوظه السياسية بالعملية التي أُطلقت في أوسلو. ولذا، فإنه لا يستطيع تحمل إحداث ثغرة في عملية أوسلو لإغراقها (أو يُنظر إليه على أنه يعمل على ذلك). لكن، وبسبب موقعه داخل المؤسسة الأمنية وكرئيس لفريق بالجناح اليساري لكاديما، فإنّ وضع باراك محرج بالنسبة لأولمرت تحديداً، ويتردد لدى الشعب الإسرائيلي بأنه فقد إيمانه بالأداء الأمني الفلسطيني.

أما الترجمة السياسية الكاملة لهذا الوضع، فكانت التقليل من مجال المناورة لأولمرت لجهة حضور أنابوليس والموافقة على إجراء محادثات أكثر. وفي أيلول، علق مسؤول سابق في وزارة الدفاع بشكل لاذع بالقول: "إنّ **80** بالمئة مما سيحصل في الإجتماع الدولي سيكون عبارة عن وظيفة مناورة وخداع صغيرة، قاسية، وثانوية لجماعة من السياسيين الإسرائيليين. لا يوجد مجال أو لفلسفة رفيعة هنا. سيكون أولمرت مجبراً على تخفيض مستوى التوقعات الى النقطة الذي يفهم فيها الشعب المعنى الحقيقي من الإجتماع: صفر".

وفي إحتجاجه ضد تصريح جوهري في أنابوليس، أوضح أولمرت بأنه سيكون من الأسهل بالنسبة له المحافظة على إئتلافه إذا ما كان وسط محادثات الوضع النهائي بدلاً من أن يكون عليه الموافقة على إعلان مبادئ. أما النقطة، فتبدو غير منطقية لكنها غير خالية من التقدير بالكامل– فإذا كان أولمرت لم يتمكن حتى من مواجهة شركائه في الإئتلاف حول مجرد تصريح، فلم سيكون مستعداً أو قادراً على القيام بذلك عندما يكون الرهان هو على تسوية نهائية؟. فحزب الليكود ناشد، وبشكل متواصل، حزبي إسرائيل بيتنا وشاس، مشجعاً إياهما على

الإنسحاب من الحكومة والعودة الى "بيتهم الطبيعي" في حكومة يمينية بقيادة نتانياهو. لكن هذا ليس هو الخيار الأول لأي من الحزبين. فالإستطلاعات تنبئ بأنّ كلاهما سيخسر في إنتخابات مبكرة، ما يفسر، إذا ما شعروا بأنّ لديهم الخيار، تفضيلهم البقاء في الإئتلاف.

إنّ تصريحاً مثيراً للجدل في أنابوليس قد يكون أجبر الحزبين على الحديث عن الإنسحاب دون أن يكونا راغبين بذلك، إلا أنّ المطالة بالمفاوضات يمكن أن تسمح لهم بلزوم مكانهم. وبقدر ما كانوا متصلبين بخصوص أنابوليس، فإنهم كانوا مرتاحين نسبياً بما يتعلق بمحادثات الوضع النهائي. وبهذا المعنى، فإنّ إستراتيجية أولمرت المفترضة– التفاوض حول إتفاق ومن ثم إستخدامه كمنصة إنتخابية لولاية ثانية– تناسب حاجاته وحاجاتهم. فإسرائيل بيتنا وشاس سيبقيان في الإئتلاف خلال المحادثات، وبذلك يقدمان لرئيس الوزراء الوسادة السياسية التي يحتاجها للبقاء؛ وسيذهب أولمرت للإنتخابات ما إن يتم التوصل الى إتفاق، ليقدم بذلك للحزبين الخيار بفصل أنفسهم عن الوثيقة إذا ما رغبوا.

علاوة على ذلك، يشكك كلا الحزبين بإتمام إنجاز إتفاق. وقال أحد أعضاء الكنيست الإسرائيلي من حزب إسرائيل بيتنا: "إنّ السبب الوحيد الذي لأجله يمضي أولمرت بهذه العملية هو القول بأنه حاول وفشل. فعباس بالكاد يمثل أي شخص ولا يمكنه السيطرة على الضفة الغربية وبأنّ إسرائيل والفلسطينيين بعيدين جداً عن بعضهما". ووافق على كلامه مستشار لحزب شاس بقوله: "لا يستطيع أولمرت القيام بذلك. فهو لا يزال لديه تقرير لجنة فينوغراد المعلق؛ تحقيقات بالفساد ضده؛ الفجوة الكبيرة جداً مع الفلسطينيين. كما أنّ إئتلافه سيظل ضعيفاً وغير مستقر حتى ولو تقدمت المفاوضات. إنّ أموراً كثيرة بإمكانها إسقاطه". بمعنى آخر، لماذا القفز الآن والتخلي عن مكاسب الحكم في الوقت الذي سينقلب المركب، عاجلاً أم آجلاً، على إنسجامه وتوافقه.

ب. الحياة السياسية الفلسطينية

بالتحضير لأنابوليس، كان على عباس أن يتصارع مع شعب منهك، وفتح المفككة التي تعاني من إختلال وظيفي، ومع أرض مقسمة بالإضافة الى مواجهة عنيفة مع حماس. وبالنتيجة، فقد أدارت ردات الفعل الطيف السياسي بين اللامبالاة السلبية والمعارضة النشطة والفعالة. فحتى عندما كانت ثقة عباس في أوجها، فإنّ قلة من الفلسطينيين العاديين فقط بدت مؤمنة جداً بالإجتماع. فحالة فقدان الثقة العميقة بإسرائيل، القيود المستمرة على الحركة والإقتحامات الإسرائيلية المتكررة تركت فلسطينيي الضفة الغربية متشككين حيال أي تغيير يمكن أن يحصل. أما في غزة، فمن الصعب العثور على أي شخص يفكر بشأن أنابوليس؛ مع القيادة برام الله تواصل العمل بما يظهر بأنه السياسية الأولى للضفة الغربية. فالغزاويون لا يتوقعون أي تحسينات حتى ولو أثمرت أجندة عباس.

أما المعارضة الأكثر صراحة، فقد جاءت من حماس. فعلى عكس بعض التوقعات، لم يتخذ هذا الأمر، حتى الآن، شكل محاولات لتخريب الإجتماع بتصعيد الهجمات في الضفة الغربية أو إسرائيل. وقد يكون ذلك، الى حد ما، يعود الى إجراءات إسرائيلية مضادة وللقيود المفروضة على إسلاميي الضفة الغربية عقب عملية الإستيلاء على غزة. وكانت الحكومة المؤقتة (الفلسطينية) قد أغلقت أكثر من **100** جمعية خيرية وإعتقلت أعداداً كبيرة من ناشطي حماس، وأسست للتحكم بخطب المساجد ومنعت حشود حماس وتجمهرهم، توزيع مواد مطبوعة وعرض الأعلام. كما إستمرت القوات الإسرائيلية بحملة إعتقال مكثفة أيضاً.

إلا أنّ ضبط النفس النسبي لحماس يعكس أيضاً شعورها القوي بأنّ إستراتيجية عباس ستنهار تحت ثقلها وبأنّ على الإسلاميين أن لا يعطوه، من خلال أفعالهم، عذراً للفشل الوشيك. وفي حديث له في أيلول، قال مسؤول في حماس: "كل شخص يعلم بأننا لم نحاول حتى زعزعة الإجتماع المقبل. على العكس، من الأفضل لنا الحصول على فشل تام بظل ظروف مثالية، بحيث تكون الأسباب كلها أوضح. وهذا

لا يعني بأننا لا نريد حلاً، وإنما يعني بأننا نريد حلاً حقيقياً، ما يعني عملية سلام جديدة بدلاً من التظاهر بأنّ العملية القديمة ليست ميتة أصلاً".

وقال آخر: "إنّ عباس يراهن بكل شيء على الإجتماع، لكني أعتقد أنه سيكون بمثابة كارثة بالنسبة له سياسياً. أولاً، ليس هناك إرادة من جانب المجتمع الدولي، تحديداً الولايات المتّحدة، بالضغط على إسرائيل. ثانياً، إنّ الحكومة الإسرائيلية ضعيفة، ولذا فإنها ليست في موقع تقديم حلول. ثالثاً، إنّ عباس لم يعد يمثل، بعد الآن، كل الفلسطينيين. فحتى الولايات المتّحدة تبدو مدركة بأنه لا يستطيع إقناع شعبه. إنه يفاوض لمصلحته، من دون تفويض واضح وإجماعي. إنه يعد الشعب بأمور لا يستطيع الوفاء بها فحسب. إنّ العملية الحالية، وبشكل أساسي، تدمره بطريقتين: لأنه ينظر الى الولايات المتّحدة وإسرائيل على أنهما تقدمان الدعم له، ولأنهما بالواقع لا يقدمان له أي شيء من هذا القبيل".

ولم تبدل التطورات على مدى الأسابيع الماضية الكثير من تلك النظرة. "فرايس لا تملك شيئاً في جيبها. أما أولمرت، فهو أضعف الآن منه في أي وقت مضى. كما أنّ إئتلافه لا يعطيه مجال للتنفس. أما عباس فيائس للحصول على اي شيء، حتى ولو كان صغيراً– إلا أنّ ليس هناك لدى رايس وأولمرت ما يعطوه إياه". وفي إشارة للتحدي المتزايد، فقد سحبت الحركة الإسلامية التفويض الذي أعطته لعباس في وثيقة المصالحة الوطنية 2006 وإتفاق مكة في شباط 2007، وبذلك يثبت بأنّ ليس بإمكانه بعد الآن أن يفاوض لمصلحة الفلسطينيين. وقال خالد مشعل، زعيم حماس، في حديث له أمام تجمع للمفكرين العرب في دمشق في 5 تشرين الثاني:

"لا أحد مفوض تقديم أية تنازلات أو التقليل من شأن الموقف الوطني الفلسطيني الذي تم التوافق عليه (من قِبل حماس وفتح في العام 2006). إنّ الرسالة واضحة... ففي ضوء الإنقسام الفلسطيني، غياب الإتفاق الوطني ودور المؤسسات الفلسطينية الشرعية، لا أحد في الساحة الفلسطينية مخول إدارة مفاوضات من هذا النوع... وليس فقط لا أحد مفوض تقديم تنازلات، بل أنّ لا أحد لديه تفويض كهذا تحت سقف هذا الإنقسام الفلسطيني وغياب الإتفاق الوطني الفلسطيني ومؤسسات صنع القرار الفلسطيني. فأولئك الذين يعتقدون بأنّ المؤسسات التي كانت مشلولة دستورياً وديمقراطياً لـــ 15 عاماً على الأقل... بإمكانها توفير غطاء لهم، سيجدون أنفسهم عراة".

إنّ سلوك حماس يبدو متوقعاً بحسب الفرضية القائلة بأنّ عباس، العائد خالي الوفاض من أنابوليس، سيكون مجبراً على إستئناف الحوار الفلسطيني الداخلي المتبادل. أما بالنسبة للوقت الحاضر، فإنّ هذا يبدو سوء حسابات. فأنابوليس قد حُدِدَ بطريقة ما، بحيث يستبعد إمكانية الفشل، عملياً: ففي حين يقصر حدث يطلق محادثات الوضع الدائم، حتى مع الطبل والزمر، بما كان قد تم التفكير به ملياً ذات مرة (وحدث أقرب كثيراً لفرصة أخذ الصور في حدث مدان بصوت عال)، فمن الصعب رؤية كيف يمكن أن يفشل. بالواقع، ففي حين تختزن كل من فتح وحماس الآمال بالبروز أقوياء من أنابوليس (الأول بسبب نجاحه، والثاني بسبب فشله)، فمن المحتمل أن يكون الإثنان على خطأ. فأنابوليس، في مظهره الخارجي الحالي الكاذب، يمكن القول عنه بأنه برهان فشل كما هو برهان نجاح– وبذلك، فمن غير المرجح أن يكون له وقع فوري هام على الديناميكيات الفلسطينية الداخلية.

كما يواجه عباس، وتحديداً رئيس الوزراء فياض، معارضة هامة أيضاً من داخل فتح. فهناك إستياء كبير من أنه لا رئيس الوزراء ولا أعضاء الوزارة، وفي وقت حاسم من تاريخ فتح، منتسبين الى الحركة. وقد إحتج ناصر القدوة، وهو عضو في المجلس الثوري لفتح ووزير خارجية أسبق للسلطة الفلسطينية، بأنّ تعيين مستقلين لا يساعد لا الحركة ولا يساعد في قضية الدولتين في وقت طُردت فيه فتح من غزة: " فبسبب شدة الأحداث السياسية الأخيرة، تحديداً، نحن بحاجة الى مشاركة كل المجموعات السياسية الوطنية في الحكومة– بما فيها شخصيات كبيرة وحضور فتح الثقيل، ويشمل ذلك مستوى رئيس الوزراء".

أما المحاولات المبذولة للمحافظة على النظام عن طريق السيطرة ونزع سلاح مجموعة الميليشيات المنسوبة لفتح العاملة تحت إسم "كتائب شهداء الأقصى" فقد ولدت إمتعاضاً، أيضاً، داخل صفوفها. وهذا لنقول بأن عدداً من المستائين من الوضع يعترفون بأنّ ليس بإمكانهم الآن إستبدال فياض، الذي تعتبر مصداقيته الدولية وقدرته على إجتذاب المساعدات الخارجية فريدة لا تُضاهى.

Research Services Group
www.ipileb.com